نظرية الاحتجاج وصناعة المعجم
بين الاعتراف التاريخي و ضرورة الإلغاء

أ. كمال بولعسل. جامعة جيجل/ الجزائر.

I / نظرية الاحتجاج : مسارات الماضي و ظروف التشكل.

قبل البرهنة على الحضور الدائم في الحضارة الحالية لما كان يسمى في الدراسات المعجمية العربية بنظرية الاحتجاج. لتأكيد لازمنية هذه النظرية التي أتت بمفاهيم كلية ، لم تنفك تنبثق أثناء ممارسة الفعل المعجمي سواء في الحضارة العربية أو غيرها من الحضارات الأخرى التي مارست و تمارس الصناعة المعجمية . سنستعرض في هذه التوطئة الواقع الحضاري و الديني اللذان أفرزا هذه النظرية في البيئة العربية القديمة . مع التأكيد على الخصوصيات التاريخية التي كانت تتحكم و تضبط كل عمليات التصنيف المعجمي في الحضارة العربية القديمة.

نظرية الاحتجاج: علامة لنهاية عصر.

إن نظرية الاحتجاج التي توجتها الاجتهادات اللغوية التي انطلقت ابتداء من العصر الأموي ، تعتبر حدا فاصلا بين عصرين معرفيين ؛ الفترة العربية الشفهية التي امتدت من العصر الجاهلي إلى غاية مجيء الإسلام و التي تميزت بشفاهية المنجز اللغوي (الملفوظ) سواء على مستوى لغة الخطاب اليومي أو على مستوى لغة الخطاب الرسمي و الأدبي . و مرحلة التدوين التي أقامت أسس الحضارة العربية وعلومها بدافع من الموجهات الدينية و العقائدية. و يتفق علماء اللغة أنه قبل نظرية الاحتجاج « لم تفرق اللغة العربية التصنيف إلا عندما بدأ العرب بوضع إنتاجهم الفكري و العلمي في أواخر القرن السابع الميلادي » (1) كان ذلك التحول بفعل هذه النظرية.

لقد كانت الفترة الشفهية في البيئة الجاهلية تعبق بالممارسات اللغوية ، التي وفرت أدوات بلاغية و أسلوبية لا نظير لها في سائر الحضارات المتاخمة جغرافيا وزمنيا لشبه جزيرة العرب ، رغم غياب سلطة التدوين المشرفة عادة على توجيه وصقل و تفعيل الأداء اللغوي ، خاصة على صعيد التقنين المعجمي الذي يتدخل عادة من أجل استقراء و إحصاء ثم إدراج و الاعتراف اللغوي بالممارسات التي تتشكل في كل حين . الغريب في هذا الواقع التاريخي الشفوي الذي تميز به أهل الجاهلية ، هو غياب سلطة التدوين في مقابل ازدهار هائل للتوليد اللغوي و البلاغي ، الذي قام بتشقيق الواقع الجغرافي ، الطبيعي و الفكري بشكل سمح بتغطية معجمية لكل موجودات شبه الجزيرة العربية في البيئة الجاهلية وهو سمح للعربي آنذاك بإدراك واقعه المباشر و التعاطي معه ، بالإضافة الى الطاقات الشعرية في استبطان التجارب الوجودية و الاجتماعية ، التي ما كان لتقوم لولا هذه الغزارة المعجمية، و كل ذلك يأتي بفعل القوة الشفهية المعززة بقوة الحافظة الطبيعية عند الجاهلي ، وهي حجر الزاوية الذي حافظ على هذه الطاقات البلاغية و اللغوية و قام بتكويرها ككرة الثلج في الذاكرة الجمعية الجاهلية عبر عصور طويلة من غياب التدوين . السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: ما سبب غياب سلطة التدوين و تأخرها إلى ما بعد مجيء الإسلام؟.

الأسباب معروفة عند دارسي تاريخ العلوم و المعارف العربية؛ نذكر منها غياب مركزية علمية في ذلك الوقت تعي ما يحدث على الصعيد الفكري و اللغوي وتحرص على الضبط الأكاديمي للواقع اللغوي ، وهذا الغياب مرتبط قبل هذا بشبكة من الأسباب كغياب الاستقرار الحضاري و التشتت السياسي بالإضافة إلى تبعات النظام الاجتماعي و الاقتصادي الجاهلي المترهل و الذي خلق جوا من الركود الفكري، فبقي العمود الثابت الذي نشط عقل الجاهلي هو كثافة المنجز اللغوي والشعري الذي نشط داخل ظروف اللاستقرار الحضاري و العلمي الذي كان سببا

مباشرا في تطوير الفرد الجاهلي لقوة البداهة و العفوية المرتكزتين على قوة الحافظة، وهي أركان أساسية للممارسة اللغوية الشفهية. ولها يعود الفضل في تكديس المعجم اللغوي الشفهي الجاهلي خلال هذه الفترة الطويلة التي انعدم فيها التدوين، إلى أن جاء الإسلام الذي كان حافزا حضاريا ومعرفيا قويا لانقلاب الوضع المعرفي العربي من المشافهة والرواية إلى التدوين.

وهو ما أفرز نظرية الاحتجاج التي أقامها التدوين كسلطة عليا لمراقبة نقل المنجز الشفهي الجاهلي إلى حالة الكتابة والتدوين، وهو ما مهد من جهة أخرى لظهور نشاط معجمي كثيف في الحضارة العربية القديمة، غطي حتى على الكتابة الشعرية رغم كونها سقف متين للممارسة اللفظية العربية في تلك الفترة.

لقد ارتبط ظهور نظرية الاحتجاج بانتباه العرب لضرورة تدوين الموروث اللغوي الجاهلي ونقله وجعله قاعدة لوضع وتقعيد العلوم اللغوية التي جاءت من أجل صيانة علوم الدين. « فمع بدء عمليات التحول الديني الهائلة في تاريخ الشعوب المفتوحة، بدأت المشكلة اللغوية تفرض نفسها »[2] بسبب تبدل الأوضاع الحضارية بفعل التحول الجيوسياسي للبيئة العربية الإسلامية.

فقد أدى التقوقع الجغرافي و الحضاري الذي عرفه العرب في الجاهلية إلى تماسك اللسان وتجانسه ونقائه بسبب غياب الاقتحامات اللغوية الخارجية التي كان من شأنها أن تفسد وتشوش على الممارسة اللغوية العربية الأصيلة، وهو ما خلق ثوابت الفصاحة والسلامة اللغوية التي تميز بها الفرد الجاهلي، وهي قيمة لغوية تحولت بفعل هذا المعطى الحضاري إلى قيمة أخلاقية ترفع من شأن الفرد في الجماعة الجاهلية.

هذه الحساسية الأخلاقية المنوطة بسلامة واستقامة اللسان هي نفسها التي ستتدخل بعد مجيء الإسلام، معززة بالخوف من ضياع علوم الدين، في تقعيد الفعل اللغوي ووضع علومه، وتنزيله من الممارسة الشفوية الهشة التي تعرضت للضربات

المتوالية من الألسن الأعجمية التي دخلت إلى حظيرة الدولة الإسلامية الناشئة بفعل التحول الجيوسياسي والتوسع الكوني للإسلام الذي انسحب على رقع شاسعة من الأرض وأدرج شعوبا أعجمية كان عليها أن تتعلم اللسان العربي كشرط أساسي للاندماج في البيئة العربية الإسلامية، وهي بيئة حضرية مركزية للجذب في ذلك الوقت، بالإضافة إلى الحاجات الدينية والتعبدية التي تشترط إتقان اللسان العربي «فقد أصبح تعلم اللغة العربية، قضية دينية إذ هي التي تمثل ركيزة الوحدة الفكرية بين المسلمين جميعا »(3).

وقد قام هؤلاء الأعاجم بإشاعة الفساد في قواعد النحو والنطق في غياب نظام للمناعة، مستقل عن الممارسة اللفظية، بسبب عدم وجود مرجعية لغوية يستند إليها المتكلم أثناء إنجاز الكلام وأداء فعل مراقبة السلامة اللغوية في ظل غياب المؤسسة العلمية الرسمية. وأيضا عدم وجود العلوم اللغوية التي تنبري لهذه المهام.

وقد شاع اللحن وفشا في لغة العربي الذي كان الطعن في لسانه كالطعن في الشرف. لكن رغم هذا الدنس الذي كان يشعر به أهل العربية في ذلك الوقت القريب من مجيء الإسلام إلا أن المسلمين لم يحركوا ساكنا رغم أن « جذور المشكلة موجودة من قبل، حتى مع صلصلة السلاح وقعقعة السيوف »[4] زمن الفتوحات، لكن بعد أن استفحل الداء ووصل إلى قراءة القرآن الكريم، المفاعل المركزي في الحضارة الإسلامية « بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وهدأت الأمور واستقرت الأوضاع ، بدأت المشكلة اللغوية تأخذ طابعا أشد إلحاحا »[5]

هنا كان لابد من التصدي للخطر. فبدأ وضع الوتد الذي يجب أن يشد إليه اللسان حتى لا يزيغ في فلوات اللحن والخطأ اللغوي، مبدأ الإسناد هذا هو الذي أقام ما يسمى في المعرفة اللغوية القديمة بنظرية الاحتجاج.

أجمع علماء اللغة على أن الاحتجاج هو جهود لغوية جاءت من أجل التصدي لفساد اللسان العربي وذلك باستنباط قواعد اللغة العربية وتراكيبها

واستعمالاتها وإثبات صحتها بدلائل وقرائن يتم إسنادها إلى أقوال العرب الفصحاء المتصفين بسلامة السليقة. ومن أجل إثبات مبدأ الفصاحة وسلامة السليقة أقامت نظرية الاحتجاج شروطا زمكانية للغة التي تستخدم في استنباط قواعد اللغة واستعمالاتها، وفي الشرطين الزماني والمكاني لا بد أن يتحقق مبدأ البعد عن الاختلاط باللحن والأعاجم.

بعد وضع هذه الضوابط اللغوية فُتح عصر جديد في التدوين العربي الذي تمركز في مراحله الأولى على الجهود اللغوية في جمع ووضع قواعد اللغة. وهي جهود مبررة بالموجهات الدينية التي سبق ذكرها والتي كانت روح الحضارة العربية الصاعدة في ذلك الوقت.

فقد انكب العلماء ينقلون تراث العصر الجاهلي بكل محمولاته اللغوية، الشعرية والنثرية وتقديمه للفرز والتقعيد اللغوي تحت رقابة سلطة الاحتجاج التي كانت أساس الحكم على قيمة المنقول عن القبائل والشعراء.

بعد أن قام العلماء بعمليات الجمع والتدوين من أجل تطوير علوم اللغة واستنباط قواعدها، من أجل صيانة الدين والقرآن الكريم «على اعتبار أن النص القرآني كان السبب في نشأة الظروف الموضوعية التي في إطارها- ولدت علوم اللغة بأسرها».[6] بعدها وقع بين أيدي العلماء تراث لغوي وشعري ضخم كان لابد من فرزه وتصنيفه وفق خطط منهجية؛ « وهكذا صبت المادة الهائلة التي جمعها علماء اللغة في كتبهم فيما بعد في التأليف المعجمي».[7] وبالفعل قام العلماء في هذه الفترة التي صاحبت وضع العلوم اللغوية بتقديم إسهامات معجمية من أجل تأدية هذه المهام. وهي المراحل التي نعرفها اليوم في تاريخ المعجم العربي، انطلاقا من فكرة الرسائل المعجمية وكتب الموضوعات، وصولا إلى التأليف المعجمي المؤسس على قواعد منهجية في الجمع والوضع والكشف والتبويب.

هذه هي المرجعية التاريخية التي أدت إلى ظهور فكرة القياس اللغوي على مبدأ الفصاحة والسلامة اللغوية، الذي فرضته نظرية الاحتجاج. لكن هذا المبدأ لن يتوقف عند هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ تقعيد العلوم اللغوية،الواقعة بين عصرين؛ عصر الممارسة اللغوية الشفهية المتميز بالسلامة اللغوية والفصاحة والنقاء اللغوي التي امتدت حتى حدود العصر الأموي، وعصور التدوين اللغوي الذي شهد تراجع النقاء اللغوي بفعل الملابسات التاريخية والحضارية الطارئة.

الواقع أن مبدأ الاحتجاج لن يتقوقع بين هاتين المرحلتين لتأدية مهمته إرجاع النقاء ولو على مستوى الممارسة الكتابية بخلق المرجعيات والأوتاد اللغوية التي يجب الاستناد عليها باستمرار من أجل التأكد من سلامة اللسان، فقد انزلق الاحتجاج زمنيا وانسحب على كل النشاطات المعجمية التي تلت العصور الأولى لتتريل الخزان اللغوي الشفهي إلى متون المصنفات والكتب والمعاجم. وأصبح سلطة مركزية ملازمة لكل حركة معجمية مهما كانت خافتة الخطى.

نظرية الاحتجاج: سلطة المراقبة.

هكذا ظهرت نظرية الاحتجاج، كإجراء لغوي ظهر في عصر اتسم بتفشي اللحن في الألسنة، ودب الفساد في لغة المتكلمين و لم يعد بمقدور أهل العربية حتى الأقحاح منهم التمييز بين السليم الجاري على لسان العرب وسننهم اللغوية وبين التصوير الطارئ بفعل التبدل الذي أحدثه غير المتكلمين في اللسان العربي. وهنا كان لابد من وضع نظام للمراقبة يسمح بإرجاع اللغة العربية إلى أصولها الثابتة بعيدا عن مواقع الفساد في الحواضر التي خالطها الأعاجم.

وعلى هذا فقد ألتزمت نظرية الاحتجاج بالانسحاب زمنيا إلى مرحلة تاريخية يؤمن معها كل اختلاط بالأعاجم واللحن. بالإضافة إلى العودة جغرافيا إلى القبائل التي حافظت على أصالتها ونقائها اللغوي لعدم دنوها ومخالطتها للحواضر العربية التي فشا فيها الفساد اللغوي وكذلك الحضارات الأعجمية التي قد يحدث معها تماس

لأسباب التجارة والسفر. وعلى هذا فقد تم قياس كل الكلام الذي كان يترل من حافظة الرواة بمعايير سلطة الاحتجاج وفق مبدأ الزمكان، والقاعدة في ذلك كله أن يكون الكلام مطابقا للعرف اللغوي الذي تم إنجازه وترسيخه في الفترة الجاهلية. فقد شكلت نظرية الاحتجاج سلطة لمراقبة كل الكلام الصادر في عصور التدوين سواء ذلك القادم من الجاهلية عن طريق الرواية أو ذلك القادم من البوادي من أجل قياسه بالاستعمال العربي المستند على الفصيح السليم السليقة.

وقد كان لنظرية الاحتجاج عند أداء هذا الدور أهمية قصوى في وضع الإطار المنهجي السليم الذي يسمح بتقعيد واستنباط القواعد اللغوية العربية السليمة، وكان وسيلة أساسية لاستكشاف التحوير اللغوي الذي أفسد الألسنة وكاد يذهب بها لولا تفطن أهل العربية. كما مكن أيضا من توفير حافز قوي لاستجماع التراث الشفهي الجاهلي، باقتراحه للمعيار الزماني الذي ألزم الرواة والعلماء بالعودة إلى الخزان اللغوي الجاهلي وجمهرته من أجل استنباط قواعد النحو والصرف ثم القواعد البلاغية والنقدية فيما بعد.

وقد وفر هذا المبدأ في هذه الفترة الحاسمة من التاريخ المعرفي العربي مناعة حقيقية للغة العربية. خاصة في ظل غياب المؤسسات اللغوية التي تسهر على سلامة اللغة. لكن الغريب في الأمر أن هذا المبدأ انسحب زمنيا بعيدا عن عصور التدوين الأولى التي شهدت نشأة مبدأ الاحتجاج من أجل وضع قواعد النحو و الصرف ومنه صيانة اللغة بوضع الأوتاد اللغوية التي تحمي علوم الدين من خطر اللحن و فساد اللسان.

الأمر المثير أنه بعد تلاشي نشاط التدوين بعد توغله زمنيا بعيدا عن حركة الرواية التي تراجع دورها. نشط عمل نظرية الاحتجاج بعيدا عن وظيفتها الأولى التي كانت تعمل كمراقب للمنجز اللغوي الشفهي القادم زمنيا من الماضي الجاهلي، وجغرافيا من البوادي النائية عن الفساد اللغوي من أجل تقعيد اللغة فقد أصبحت

سلطة الاحتجاج تمارس رقابة بشكل تزامني على كل حالات الإصدار اللغوي في الحضارة العربية طيلة القرون الهجرية التالية على عصر التدوين الأول خلال الفترة الأموية ، وقد اقترنت هذه الرقابة خاصة بنشاط التدوين المعجمي الذي تولى مهمة تصنيف الخزان اللغوي الضخم الذي تم الاحتجاج به و استنباط قواعد اللغة منه ، ثم تطور بعد ذلك من أجل رصد كل الكلام و الموجودات اللغوية الصادرة على هامش هذا النشاط البؤري لنظرية الاحتجاج.

و ككل النشاطات المعجمية يتولى التأليف المعجمي وظيفة مركزية هي إدراج اللغة المستعملة على الصعيد الاجتماعي « le lexique مفردات الأمة و هي المجموع المفترض و اللامحدود من الألفاظ التي تملكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها »(8) من أجل صيانتها من هشاشة الذاكرة و إدراجها و إحصائها و من ثمة الاعتراف بدخولها لحقل الممارسة الاجتماعية بعد التأكد من اكتسابها لطاقة اتفاقية واسعة و استعمال اجتماعي كاف لإدراجها ضمن ما يسمى بالمعجم Dictionnaire باعتباره « مجموعة من الألفاظ المختارة في كتاب ترتب ترتيبا معينا مع معلومات لغوية أو موسوعية عنها » (9)

وقد انتبه واضعو المعاجم العربية القديمة إلى هذه الوظيفة الأساسية التي تستجيب لقانون أساسي في اللغة الإنسانية و هو ناموس النشأة و التطور؛ فالألفاظ في لغة من اللغات لا تكف عن التوالد أو السفر و الاستقرار قادمة من حضارات أخرى تتكلم بلسان أعجمي. و هو ما خلق جدلا لغويا واسعا عبر تاريخ وضع المعاجم العربية القديمة. و قد كان مبدأ الاحتجاج الذي انزلق من مواقع نشأته الأولى أثناء وضع قواعد اللغة هو الذي خلق هذه الحساسية المفرطة التي كان يشعر بها واضعو المعاجم إزاء أنواع من الكلام المولد الذي لا يسري على الاستعمال العربي الفصيح المسند إلى الموروث اللغوي السائر على السليقة الأولى، رغم إحساسهم

العميق بقوتها على مستوى الاستعمال الاجتماعي و اكتسابها طاقة اتفاقية و حميمية هائلة لجريانها على الألسنة.

كما أن علماء اللغة و المعاجم كانوا يتحرجون من الدخيل القادم من حضارات أخرى و هو قانون آخر تفرضه حالات التماس الحضاري بين بيئتين حضاريتين أو لغويتين ، كما كانوا يتحرجون أيضا من الكلام المولد الذي يتم إنتاجه بشكل آني بعيدا عن الموروث المعجمي الذي أنتجه الزمن الجاهلي ، عمود الممارسة اللغوية في الفترات السابقة، و ذلك بسبب « تداخل الثقافات الأجنبية مع الثقافة العربية مكونة ثقافة إسلامية جديدة».(10) و ما يبرر تضاعف المولد اللغوي أيضا «تقلص نفوذ العرب ازدياد نفوذ الفرس».(11) و العناصر الأجنبية بالإضافة إلى التحولات الحضارية و الثقافية التي ميزت العصور التالية على العصر الأموي خاصة العصر العباسي.

و يزداد حرج هؤلاء أثناء محاولاتهم المعجمية لإدراج هذا الكلام الواقع على هامش المنجز اللغوي الموروث من الجاهلية. بسبب مطابقته للقواعد النحوية والصرفية العربية، وهذا التوليد في الحقيقة هو قانون أساسي في اللغة يسمح بالمحافظة على حياتها، و ذلك بتغطية التحول الحضاري الطارئ و المتجدد في كل حين، وتسمية أشياءه المتكاثرة باستمرار، فاللغة التي لا تستطيع التفاعل و مسايرة هذا التبدل هي لغة آيلة للزوال و الموت لا محالة، لأن الوظيفة الأساسية للغة هي طاقة التسمية و تشقيق السديم المعرفي للواقع الإنساني.

رغم قوة هذه القوانين و جوهريتها بالنسبة للغة تدخلت نظرية الاحتجاج مرة أخرى و طوقت الممارسة المعجمية عبر عصور تطورها الطويلة في البيئة العربية القديمة بدء برسائل المعاني(معاجم الموضوعات) وصولا إلى أضخم معاجم الألفاظ كمعجم العين و لسان العرب و مقاييس اللغة و الصحاح و غيرها من المعاجم المرجعية في صناعة المعاجم العربية القديمة. و كلها كانت تتميز بالارتداد إلى ركائز

نظرية الاحتجاج و من أجل التأكد أن المادة اللغوية المدرجة بين دفتي المعجم مطابقة للاستعمال العربي الأصيل، والتوجس الشديد من الدخيل و المولد و المعرب. و بعد أن يتم هذا الدور الأساسي الذي تولته نظرية الاحتجاج قديما و الذي استمر بسبب الحساسية التي خلقها الهاجس الديني القديم و هو الخوف من فساد العربية مرة أخرى و منه فساد تأويل علوم الدين ، يقوم المعجم بأداء المهام المعجمية الأخرى كالجمع والتصنيف و التبويب و الشرح و هو ما قضى في الحقيقة على تراث ضخم من الألفاظ المولدة أو تلك القادمة من حضارات أخرى.

يمكننا أن نقول اليوم بعد أن انقضى ذلك العصر بكل شموخه اللغوي والمعجمي أن هذه السلطة العليا التي قمعت هذه الوظائف الأساسية في اللغة كانت من بين الأسباب التي جرت اللغة العربية إلى الإفلاس و التكلس المعجمي و ضعف اللسان الذي استمر في التهاوي إلى اليوم. إلى إعادة مراجعة مبدأ الاحتجاج. الذي أصبح بسبب استمرار أشغال نفس الأسس التراثية في العقل العربي مبدأ لازمنيا.
ما زال يؤثر حتى اليوم في حيوية النمو اللغوي على مستوى النشاط المعجمي العربي..

II/ نظرية الاحتجاج : ضرورة الإحالة المتحفية

مقاربة حضارية:

لاحظنا من خلال استعراض الخلفية التاريخية و الحضارية لتشكيل مفهوم الاحتجاج. و اعترفنا بأهمية البالغة كمراقب علمي للعملية المعرفية الضخمة المتمثلة في نقل التراث الشفهي العربي إلى الحالة الكتابية بطريقة صحية من أجل تأسيس العلوم النحوية و الصرفية ، التي أوكلت لها مهمة فحص و مراقبة عملية الأداء اللغوي الذي كان عماد الحضارة العربية القديمة لارتباطها بالماهية الدينية القائمة على النص المقدس ، الذي كان لابد ان يحفظ و يطوق بدرع لغوي متين للتصدي للفساد اللغوي الذي قد يذهب بمعناه و تأويله.

كما لاحظنا أيضا، في المقابل ذلك، كيف أن مبدأ الاحتجاج لم يتوقف بعد إرساء هذا الدرع، بتأسيس العلوم اللغوية المعززة بالدراسات البلاغية و المعجمية، فقد انتعش في العصور الموالية لعصر التأسيس اللغوي و تزيل المعجم الشفهي إلى متون الصحائف و الكتب. و قد لاحظنا كيف أن مبدأ الخوف من فساد علوم الدين وتحول اللسان عن الأوتاد اللغوية الأصلية التي تحدد ماهية الدلالة المعجمية الأولى التي يستند عليها فهم النصوص المقدسة و هو الذي أنعش اشتغال الاحتجاج. أثناء صناعة المعجم. و هي صناعة ضرورية كما أوردنا من أجل إدراج المستعمل الشفهي اللغوي و تثبيته كتابيا في مصنفات و معاجم من أجل تأدية الوظائف المعجمية القديمة المعروفة عند دارسي المصادر العربية القديمة في شقها اللغوي و المعجمي.

المدهش في الأمر أن هذه النظرية اللغوية القديمة ستتعايش مع كل الظروف الحضارية التي استغرقها التاريخ العربي، لتستقر اليوم في عمق الممارسات اللغوية و ما يصطحبها من جهود معجمية حديثة لتغطية و تصنيف و إدراج المنتج اللغوي على الصعيد الاجتماعي و تحديد ماهيته الدلالية، الصوتية و المرفولوجية.

على الرغم من الاختلاف العميق بين الظرف الحضاري القديم الذي أنتج مفهوم الاحتجاج و الملابسات الحضارية الحالية ، إلا أن اشتغال مبدأ الاحتجاج مزال نشطا و يشكل اليوم رادعا قويا يهدد حياة اللغة العربية. قبل استعراض هذا النشاط القوي لمبدأ الاحتجاج كمفهوم متحول في الزمن، يستحسن الآن أن نضع مقاربة بين الواقع العربي القديم أين كان ميلاد نظرية الاحتجاج و الواقع العربي في الحضارة المعاصرة، لنتأكد أن هذا مفهوم مازال منتعشا لأنه وجد نفس الملابسات التي كانت يقتات عليها قديما فحفظت حياته قروننا طويلة.

هذه المقارنة ستكون فاتحة للجدل القوي الذي يسحبه معه دائما مبدأ الاحتجاج لأنه ورغم الأخطار التي يلحقها بالغة لرفضه لقانون التطور و التبديل والتحوير في اللغة. و هو مبدأ أساسي للغة البشرية – كما أسلفنا- يمسكها أن

تزول. فهو رغم هذا سيسهم بشكل فعال في الحفاظ على المرجعية اللغوية الأصلية التي تحتكم إليها العلوم الدينية و الشرعية لفهم مقاصد الدين و الشريعة المرتبطين بحسن فهم النصوص المقدسة ، ذلك بتعويمها باللبوس الدلالية و اللغوية للبيئة الأصلية التي جاء فيها النص المقدس.

و إذا لم يتم تثبيت هذه المرجعية و تعرضها للتحول المستمر و هو قانون أساسي كما قلنا، سيؤدي ذلك لا محالة إلى تضييع القنوات الأصلية لفهم الدين ونصوصه المقدسة.

هذه هي الإشكالية المركزية التي يثيرها مبدأ الاحتجاج في الواقع الحضاري العربي قديما و حديثا. نشير في مقاربتنا للواقعين المعجميين العربيين في العصور القديمة و الحديثة في علاقتهما مع نظرية الاحتجاج أن الظروف التاريخية و الدينية التي أنتجتها هذه النظرية هي نفسها التي ستتكلف باستمرارها و انتعاشها عبر هذه القرون الطويلة.

فنظرية الاحتجاج هي إجراء لغوي عام جاء من أجل صيانة علوم الدين و ذلك بإرساء مرجعية لغوية مدونة و ذلك « بوصف العربية و وضع نظمها الصوتية و الصرفية و تقنين أساليبها التركيبية و ضبط قواعدها الإعرابية و بيان معاني مفرداتها و دلالات عباراتها». (12) و تعزيز كل ذلك بمؤسسات نحوية و لغوية و ذلك من خلال تحميل هذه المرجعية اللغوية في إطار ما يسمى بالتدوين و مراقبة هذا النشاط العلمي الذي شاع بعد مجيء الإسلام. و كل ذلك كان بسبب الانفتاح الحضاري للحضارة العربية الإسلامية و الانسحاب على حضارات أعجمية أدى الى ترهل العادات اللغوية السليمة و تراجع تماسكها. فكان لابد من وضع الثوابت التي تمسك الممارسات اللغوية بفعل هذا التحول الحضري و في مقابل ذلك كان التفاعل الحضاري الذي صاحب صعود نجم الحضارة العربية له أثر واضح في اللغة العربية التي تحركت من أجل تغطية التوالد الكبير للأشياء و الموجودات و المسميات الحسية

و المعنوية. و هو ما انجر عنه نسق توليدي على صعيد اللغة لم تشهده البيئة الجاهلية القديمة « و أخذت هذه اللغة تؤكد وجودها يوما بعد يوم ، بعد ان انفصلت عن الفصحى إلى درجة أن أقر العلماء (خاصة الجاحظ) بأن التعبير الأدبي في لغة العوام له سماته التي لا ينبغي للفصحى أن تغيره»(13) و هذا ما دعى مراحل التدوين المعجمي إلى تقرير المرجعية اللغوية القديمة و إسقاط هذه اللغة الجديدة و ذلك باستدعاء مبدأ الاحتجاج دائما.

إذا عدنا إلى الحضارة العربية الحالية رغم ما يشوبها من ضعف و تبدل سنجد أن رجع الاحتجاج مازال صداحا في في الممارسات اللغوية و المعجمية. و السبب أن الخلفية الحضارية و العقائدية التي يتغذى عليها هذا المبدأ مازالت تتحرك في عمق العقل العربي و وجدانه. و هذا أمر ضروري للحضارة العربية المرتكزة على المبادئ الدينية التي أسستها منذ الخطوة الأولى.

بمعنى؛ أن هاجس ضياع الثوابت الدينية للحضارة العربية القديمة مازال قائما في النفوس حتى عند أولائك الأكثر شططا في نبذ الماضي و التراث و الارتماء الأعمى في أحضان المنتجات الحضارية المعاصرة على الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و لازال هذا الإيمان الراسخ بثوابت الأمة الدينية يرتكز على الوتد الذي صان اللغة العربية على مدار القرون الماضية. و هو النص القرآني الذي ظل إلى اليوم يشكل محور الرحى بالنسبة إلى الدراسات اللغوية و حتى الصناعة المعجمية تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر به، وهو ما يؤدي بشكل مستتر إلى استدعاء ثوابت الاحتجاج أثناء محاولات التغطية المعجمية للرصيد اللغوي في الحضارة الحالية؛ حيث مازال وإلى الآن يتم التقوقع حول المرجعية اللغوية العربية القديمة المكتنزة في بطون المعاجم القديمة، وهو ما يجرنا الى القول أن الصناعة المعجمية العربية الحالية هي إعادة تلخيص للمصنفات المعجمية الكبرى في الحضارة العربية القديمة وفق مبدأ المهمل والمستعمل، والدليل على ذلك أن عملية الإدراج المعجمي من لدن اللغة المستعملة في السياق

الاجتماعي ضئيلة أو تكاد تكون معدومة، وتبقى القناة الوحيدة التي مازالت مفتوحة لإقحام المواد اللغوية في المعجم العربي الحديث المنكفئ على المرجعية اللغوية الكلاسيكية هي الانهمار الدافق للمصطلحات العلمية القادمة من الحضارات الأخرى.

وهذا ما يضعنا مرة أخرى، وبسبب مبدأ الاحتجاج أمام إشكالية فتور فعالية الصناعة المعجمية في تدوين و إدراج

ومسايرة التطورات اللغوية، في مقابل التوتر المصاحب لهذا النوع من الانفتاح بسبب هاجس تضييع أوتاد الهوية الدينية المرتكزة على ضرورة الحفاظ على المرجعية اللغوية الأصيلة لهذه الهوية.

المعجم العربي: شروط الانعتاق.

رغم هذا الشبه القائم بين الظروف العقائدية واللغوية في البيئة العربية قديما وحديثا، وهي الظروف التي قلنا أنها المسئولة عن إنتاج مفهوم الاحتجاج وإنعاشه وتغذية نشاطه إلى يومنا هذا.

فان الظروف اللغوية الحالية ستلقى بالنشاط المعجمي في مأزق حقيقي يضاف إلى الانسداد السابق الذي تثيره سلطة الاحتجاج.

فقانون التطور والتحول اللغوي الذي رفضه مبدأ الاحتجاج قديما وتصدت له أغلب المعاجم، لم يعد يهدد النواة الصلبة للمخزون المعجمي الجاهلي، بفعل المراحل الحضارية اللاحقة لهذه المرحلة، بل أصبح اليوم يهدد القيم النحوية والصرفية والدلالية لهذه النواة بسبب تشكل فوارق كثيفة بين الممارسة اللغوية الاجتماعية على مستوى التواصل الشفهي، والرصيد المعجمي المدون على مستوى اللغة الرسمية في رفوف الهيئات العلمية والأكاديمية، حيث أصبحت هذه اللغة «تعيش حبيس بعض الدوائر الصغرى في حياتنا العلمية ولا تستطيع أن تتنفس في كل ميدان»[14] وهو سبب آخر

سيزيد من قوة الردع الذي يمارسه مبدأ الاحتجاج الذي تشكل في اللاوعي العربي منذ القديم.

و إذا أردنا أن نحدد القيم الحقيقة لهذه الأزمة المعجمية يكفي أن نأخذ إحدى اللغات العالمية الحية، ونقارن واقعها المعجمي بالواقع المعجمي العربي؛ فاللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وهي لغات تنبض بالحياة بسبب المطابقة شبه الكلية بين المستعمل اللغوي الشفهي و اللغة الرسمية/ الأكاديمية المدونة. لا تجد صعوبة في مجاراة النبض المتسارع للتوليد اللغوي من أجل مواكبة التطورات الاجتماعية والتكنولوجية، وهذه الفعالية المعجمية تعزى بالدرجة الأولى لغياب هواجس الماضي وعدم الخشية من ضياع الثوابت اللغوية لحضاراتها الأصلية، بمعنى أنها تتحرك في فضاءات لغوية بكر ينشئها الاستعمال المقترن بالتحول الاجتماعي والحضاري، دون الاكتراث للماضي وأثقاله التراثية.

في مقابل هذا لا تجد المعجمية في هذه اللغات إشكالا في إدراج الكلمات الجديدة الطارئة لمطابقتها للقوالب النحوية والصرفية في هذه اللغات.

هذا على خلاف الواقع اللغوي و الحضاري العربي، الذي لم ينعتق بعد من أوتاد الماضي الذي تضعه دائما تحت هاجس ضياع مرجعيات الهوية الدينية والحضارية القائمة على مبدأ السلامة اللغوية ومطابقة اللغة الكلاسيكية السلفية، في مقابل تباعد الهوة بين هذه اللغة المسجلة على المستوى الأكاديمي والمعجمي وطبيعة اللغة المستعملة في الحياة الاجتماعية والتواصل اليومي، وهي لغة تتميز في كل الأقطار العربية(بدرجات متفاوتة) بعدم مطابقة القواعد اللغوية والصوتية في اللغة الأكاديمية الرسمية «فنسبة العامية اليوم لها أكثر من 90 % في الحياة العربية». [15] وهذا ما يقف حائلا أمام حركة الإدراج المعجمي التي تتدخل في الحالات الطبيعية من أجل إحصاء والاعتراف بالألفاظ والمسميات الجديدة. ومادام أن الحياة الاجتماعية لا تكف عن التوليد اللغوي فإن هذا سيؤدي إلى مجموعة من الإشكالات المعجمية. يأتي

على رأسها تقويم المعجم العربي على المنحى اللغوي القديم. لأن الحياة الاجتماعية لم يعد بمقدورها تزويده بألفاظ جديدة مطابقة لشروط السلامة اللغوية. وهو ما سيؤدي إلى تكلس هذا المعجم لعدم تفعيله على مستوى الاستعمال. وهو شرط أساسي من أجل المحافظة على حياة اللغة، في مقابل هذا سيحال هذا المعجم على وضع معجمي متحفي يؤدي في النهاية إلى اغتراب العرب عن عربيتهم، وهو ما أنتج بالفعل أزمة حقيقية بالنسبة للعربي الذي أصبح يشعر بالهوة السحيقة التي تفصله عن لغته، وهذا ما يشكل في النهاية خطرا محدقا ليس باللغة العربية وحدها، وإنما بعلوم الدين نفسها المرتبطة بالإبقاء على فعالية اللغة وحيويتها. لهذه الأسباب جميعا، حلم مسئولو الأقطار العربية طويلا « عندما يباشرون تخطيطا لسانيا، وهو أن يجعلوا أولا من حالة لغوية قديمة، لغة مكيفة مع كل الحاجات الراهنة بما فيها حاجات العلوم والتقنيات، وفوق ذلك، يراد أن يجعل منها اللغة المشتركة ذات الاستعمال اليومي بالنسبة إلى جميع الناطقين باللسان العربي» (16)

لهذه الأسباب فقد أصبحت أزمة الاحتجاج المتعلقة بالنشاط المعجمي العربي، أزمة مزدوجة، أزمة غياب المطابقة بين الاستعمال الاجتماعي وألفاظه المولدة. والمرجعية اللغوية الأكاديمية والسلفية.

وفي الجهة المقابلة سنجد عدم القدرة على اختبار هذه الألفاظ الجديدة التي أنتجها سياق لغوي مخترق بالترهل العامي بضوابط نظرية الاحتجاج. و هنا تكمن الأزمة الحقيقة للنشاط المعجمي العربي في ظل الأزمة التي يفرضها مبدأ الاحتجاج المرتبط بهاجس الماضي في مقابل ترهل أنساق التوليد الاجتماعي للغة العربية، لابتعادها عن الانضباط اللغوي الذي تفرضه السلطة الأكاديمية،وهي سلطة ضرورية لوضع الأطر المنهجية والعلمية التي تحافظ على قوة اللغة على مستوى الأداء المعرفي والعلمي، رغم تعارضه مع الحيوية الاجتماعية التي لا يهمها سوى مبدأ الاقتصاد اللغوي في التواصل والتعاطي العفوي والتلقائي، دون الاكتراث لشروط الرصانة

والسلامة اللغوية، والمشكلة تتفاقم في السياق اللغوي العربي بسبب «المخططين الذين يعملون على إنماء العربية المأثورة [الرسمية] وتصنعاتها الوظيفية، دون أن يقوموا دوما العواقب الكثيرة لوجود هذه العاميات تقويما صحيحا». (17)

شساعة الهوة بين اللغة الأصيلة، الكلاسيكية التي أمسكت ومازالت تمسك بثوابت الهوية الحضارية والعقائدية للحضارة العربية، و الحيوية اللغوية على مستوى الاستعمال اليومي، تتهدد كلما اتسعت حياة اللغة العربية التي ستحال- لا محالة- إلى المتحف العالمي للغات المنقرضة، إذا لم يتم رأب الصدع بين الصدفين، وهو نشاط تقوم به المؤسسات التعليمية اليوم، لكنها مع الأسف لا تدرج في النشاط التعليمي الأبعاد الواعية للنشاط اللغوي الإنساني، فقد انكفأ الإطار التعليمي الرسمي على وظيفة تلقين لغة أكاديمية موجهة فقط للاستهلاك العلمي المدرسي، بعيدا عن الوظائف الاجتماعية و الحميمية للغة، في عمق تموجاتها اليومية والليلية. هذه الوظائف في الحقيقة هي التي تعيد الحياة للغة وترجعها إلى الحيوية الاجتماعية، إذا استطاعت المؤسسات التعليمية تحقق هذا الطموح بتعويم المتعلمين بممارسات لغوية واعية، وتكثيف التعاطي الوجداني والاجتماعي مع اللغة المدرسية، ستحقق هذه الإستراتيجية على امتداد الأجيال القادمة نتائج مهمة يأتي على رأسها إعادة اللغة الرسمية المنبوذة إلى حد اليوم من الممارسة الاجتماعية إلى حضن الخطاب اليومي.

هذا الطموح التعليمي الطوبوي، إذا تحقق في يوم من الأيام، سيعيد نشاط التوليد اللغوي السليم المستند إلى الأصول الصحيحة للغة العربية، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة إلغاء الهواجس المعجمية القديمة، التي قمعت قانون التطور الطبيعي في اللغة البشرية كشرط أساسي لحياتها، فإذا كان العربي في القديم قد أقام هذا المبدأ من أجل صيانة علوم الدين، وذلك بالمحافظة على النواة اللغوية الصلبة التي يستمد منها النص المقدس هويته الدلالية والمعجمية، فإن هذه الهواجس يجب أن تزول في الحضارة الحالية لعدة أسباب:

فالقيم الدلالية والمعجمية للغة العربية المرتبطة بتفسير القرآن الكريم وعلوم الدين مازالت محفوظة، ليس على مستوى الممارسة اللغوية والأدبية الحالية وإنما في التراث المعجمي الضخم الذي استجمعه العرب قديما. يبقى فقط على العربي أن يستثمر في هذا الخزان المعجمي وان يجعله دائما وتدا قارا في التعامل مع علوم الدين وما يقترن بها من نشاطات فقهية وتشريعية، وفي مقابل هذا سيعمل هذا الخزان المعجمي عملا براغماتيا إضافيا بالنسبة للغة وهو إمساكها من التبدل المتسارع على الصعيد المورفولوجي، الصوتي والدلالي، لكي لا يحدث شرخ واسع بين بناها التاريخية، كما حدث في لغات عالمية كثيرة.

من جهة أخرى يدعى الوعي العربي إلى ضرورة إثراء المعجم العربي بكل المسميات المستجدة على الصعيد الاجتماعي، ورفع الحدود الجمركية عن الألفاظ (الدخيلة) المتدفقة غبر الحدود اللغوية والحضارية، بفعل التطور العلمي والتكنولوجي، والانفتاح الحضاري الذي خلقه مبدأ العولمة وهذا أمر ضروري من اجل تفعيل حيوية اللغة العربية ومسايرتها للتطورات الحضارية والعلمية.

ويتعين علينا حين ذلك أن نضع شرطا أساسيا أثناء إتمام هذا الإدراج المعجمي العربي، وهو ضرورة التأكد من المطابقة بين هذه الألفاظ الجديدة القادمة من سياق التوليد الاجتماعي أو تلك المستعارة من بيئات لغوية أخرى، والقوانين الداخلية للغة العربية، التي تمتلك أدوات توليدية واشتقاقية ثرية وفعالة من أجل تحوير وتقبل التدفق المعجمي القادم من الفضاءات المعجمية الأجنبية، وهذا هو مبدأ الاحتجاج الصحي الحقيقي بعيدا عن المغالاة الكبيرة التي أطلقتها سلطة التي ظهرت في ظروف الحضارة العربية القديمة واستقرت في عمق الممارسة المعجمية إلى اليوم فاستفحلت وقد شد عضدها بتراجع الفعالية الاجتماعية للتوليد اللغوي، بسبب الشرخ الهائل بين اللغة الكلاسيكية واللغة العامية المترهلة على صعيد الممارسة الاجتماعية.

الهوامش:

1- د. دزيريه سقال. نشأة المعاجم العربية وتطورها. دار الصداقة العربية. بيروت. ط1. 1995

2- د. علي أبو المكارم. مدخل إلى تاريخ النحو. دار غريب للطباعة والنشر. القاهرة. 2007. ص 160

3- نفسه. ص162

4- نفسه. ص 160

5- نفسه. ص 160

6- نفسه. ص 180

7- د. عز الدين إسماعيل. المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي. دار النهضة العربية. لبنان. ص 295

8- د. علي القاسمي. المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق. مكتبة لبنان ناشرون. بيروت. ط1. 2003 . ص 11

9- نفسه. ص 11

10-عز الدين إسماعيل. المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي. ص 295

11-نفسه. ص 295

12- د. عبد الكريم مجاهد. علن اللسان العربي (فقه اللغة العربية). دار أسامة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ط1. 2005

13- د. عز الدين إسماعيل. المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي. ص 285

14- د. فخر الدين قباوة. المهارات اللغوية وعروبة اللسان. (بحوث ودراسات في علوم اللغة والأدب) دار الفكر المعاصر. بيروت. لبنان. ط1 . 1999. ص 110

15- نفسه. ص 18

16- جولييت غارمادي. اللسانية الاجتماعية. تر. د خليل أحمد خليل. دار الطليعة. بيروت. ط1 1990. ص. ص. 224. 225

17- نفسه. ص 225